اليوم الوطني الـ ٨٣

عطاءٌ يتدفق.. وولاءٌ يتجدد

الملك عبد العزيز.. من الملحمة البطولية إلى الشورى في الحكم

الذكرى الثالثة والثمانين لتوحيد المملكة هي مناسبة تحمل معاني عظيمة، فهي قصة كفاح وملحمة بطولية قادها المؤسس الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن – طيب الله ثراه – الذي جمع شتات هذه البلاد، تحت راية التوحيد الخالدة لتقوم على إثرها دولة حديثة .

وبالعودة إلى الوراء وتحديداً إلى ما قبل مائة عام تقريباً؛ سنرى مشهداً ممتداً أمامنا، من التخلف والتفرق، والتمزق والتناحر والعداوات التي تغذيها مناوشات الغزو، ودوافع الكسب، وانفلات السلطة، التي ترعى مصالح الناس وتحمي أنفسهم، وأموالهم وأعراضهم، وسنرى أمامنا مشهدا لإنسان الجزيرة العربية،وقد أنهكه الجوع، وهددته الأمراض، وأضله الجهل .

كان الملك عبد العزيز يرصد هذه المشاهد وغيرها، بعينين ثاقبتين، وبفكر عميق، فيرى كيانات يعتريها الضمور، وتحالفات تقطعت أواصرها، ومشهد من الرمال المتحركة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأدرك أنه ما لم يتحرك سريعا فستدفن الرمال أحلامه إلى الأبد، ولذلك رأى الملك عبد العزيز أن تكون البداية من الرياض، لوضع نواة لما كان يفكر فيه، بإشعال جذوة الدين، واستعادة هيبته في النفوس، ووضعه قاعدة للحياة ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم ويقمع الظالم الغشوم.

إن ذكرى توحيد الوطن قصة قادة حكماء، وملوكاً أوفياء قادوا دفة التنمية منذ عهد المؤسس – رحمه الله – إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – الذي سار بالبلاد على خطى من سبقه، بسياسة معتدلة نعيش على إثرها الأمن والأمان .

والدولة رعاها الله تجتهد دون كلل في تحقيق رفاهية المواطنين، وتتلمس مواطن القصور في قضايا الإسكان، وتوفير فرص العمل، والرعاية الصحية، وجودة التعليم، وكفاءة عمل الأجهزة الخدمية.

وعندما دانت جميع أطراف هذه البلاد للملك عبد العزيز، توجه – رحمه الله – لإرساء أركان الحكم السياسية والإدارية، وكانت الشورى سمة رئيسة في منهجه الإداري، فنهج في تعامله مع المواطنين سياسة قائمة على الشورى، والتناصح مع الرعية، واغتنام الفرص لتبادل الرأي، اتباعاً لقوله تعالى: « وأمرهم شورى بينهم»، فكان لهذا النهج القويم الذي سار عليه أبناؤه من بعده الأثر الكبير، فيما تعيشه المملكة وأهلها، من تلاحم وتطور كبير قائم على تعاضد الدولة والمواطنين.

وتجسيداً لهذا النهج كانت لقاءات الملك عبد العزيز مستمرة، ومتواصلة مع المواطنين. يقدم لهم النصح ويسدي لهم التوجيه، ورغم أنه كان يعمل أكثر مما يقول؛ إلا انه ترك لنا كلمات خالدة تسجل حكمته، ورجاحة فكره، ورأيه؛ حيث كانت كلمته موقف يلتزم به، ونهج يُسار عليه، وحق يصدع باطلَ الأعداء.

وكانت كلماته وخطبه تبين وتوضح نهجه السليم، وتفكيره العميق، ونظرته الصائبة إلى مختلف الأمور.

ففي الخطاب الذي ألقاه الملك عبد العزيز يرحمه الله في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى في السابع من ربيع الأول من عام ١٣٤٩هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٣٠م. يتضح مدى إدراكه لأمور الدولة صغيرها وكبيرها، وحرصه التام على تقدم هذه البلاد، ورقي شعبها.

حيث يقول - يرحمه الله - مُخاطبا أعضاء المجلس: «إن أمامكم اليوم أعمالا كثيرة من موازنة للدوائر الحكومية، ونظم من أجل مشاريع عامه تتطلب جهودا أكثر من جهود العام السابق، وأن الأمة تنتظر منكم ما هو المأمول منكم، من الهمة وعدم إضاعة الوقت الثمين؛ إلا بما فيه فائدة البلاد المقدس، أنا لا أحب أن أشق على الناس، ولكن الواجب يقضي بأن أصارحكم.. إننا في أشد الحاجة إلى الاجتماع والاتصال بكم لتكونوا على علم تام بما عندنا، ونكون على علم تام بما عندكم، وأود أن يكون هذا الاتصال مباشرة وفي مجلسي، لتحملوا إلينا مطالب شعبنا ورغباته، وتحملوا إلى الشعب أعمالنا ونوايانا.. إنني أود أن يكون اتصالي بالشعب وثيقاً دائما؛ لأن هذا أدعى لتنفيذ رغبات الشعب.. لذلك، سيكون مجلسي مفتوحا لحضور من يريد الحضور. أنا أود الاجتماع بكم دائما لأكون على اتصال تام بمطالب شعبنا، وهذه غايتي من وراء هذا الاتصال.»

مجلس الشورى

ولقد مرت الشورى بمراحل عدة منذ دخول الملك عبد العزيز – يرحمه الله – مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م؛ حيث دعا آنذاك إلى الشورى، وجعلها ركيزة أساساً في حكمه، تثبيتاً لأمر المشاورة وفق الأسس الشرعية، وهي نواة لدولة إسلامية شورية، دستورها الكتاب والسنة.

ولعل من المفيد استعراض بشيء من الإيجاز في هذا التقرير المراحل التي مرت بها المملكة في مجال الشورى، وتعد تجربة ثرية لا تختلف عن تجربة أي مجلس برلماني، في مراحل تطويره، وفي ممارساته لمهامه، بناءً على المعطيات السياسية، والظروف الداخلية لكل بلد.

المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م:

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في ١٣٤٣/٥/٢٤هـ، الموافق ١٩٢٤/١٢/٢٠م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشورى برئاسة الشيخ/ عبد القادر بن علي الشيبي، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل؛ فقد نيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

المجلس الأهلي الشورى لعام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م:

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨هـ، الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون إثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين، حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ/ عبد القادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(١٥) عضواً، والشيخ/ محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ، الموافق ١٩٢٥/٨/٢م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للإقتراع، ومن لهم حق الإقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته؛ فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م:

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم؛ فقد صدرت موافقة الملك عبد العزيز في ١٣٤٥/٢/٢١هـ، الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م، على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٦)، و(٣٧).أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الإسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضاءه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م:

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون إثنان منهم من أهل نجد.

أما نظام المجلس، فقد صدر في خمس عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير/ فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وقد افتتح الملك عبد العزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م:

نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي:

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين

نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده إثنتين في الإسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيما لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم: (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل ، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان عليه من قبل.

هذا وقد عقد المجلس القديم منذ عهد الملك عبد العزيز حتى نهاية عهد الملك خالد بن عبد العزيز – يرحمهم الله – (٦٢٢٢) جلسة، أصدر خلالها (٩٣٤٩) قراراً، وعدد دوراته بلغت (٥١) دورة.

مجلس الشورى الحديث:

عندما قطعت المملكة شأناً بارزاً في التنمية قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يرحمه الله – بتحديث الأنظمة في البلاد فأعلن في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم ١٤١٢/٨/٢٧هـ عن إصدار الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق.

وقد كانت إعادة تحديث نظام مجلس الشورى بمثابة تحديث وتطوير لما هو قائم، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقد رسخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يرحمه الله – دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ يحل محل نظام المجلس القديم الصادر في عام ١٣٤٧هـ، واعتماده للائحة الداخلية للمجلس والقواعد الملحقة بها في تاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ

ومن ثم تكوينه للمجلس في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، وفي دورته الثانية صار المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً، وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكوناً من رئيس ومائة وعشرين عضواً، وفي دورته الرابعة صار المجلس مكوناً من رئيس ومائة وخمسين عضواً، من أهل العلم والخبرة والاختصاص.

وفي هذا العهد الزاهر عهد الخير والنماء، والتحديث والإصلاح، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، شهد مجلس الشورى نقلة تاريخية ونوعية بتوسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار عندما قرر – حفظه الله – تعيين ٣٠ امرأة عضواً في مجلس الشورى، وهي خطو غير مسبوقة في التاريخ السياسي والشوري بالمملكة، إلى جانب تحديث بعض مواد نظام مجلس الشورى لتعزيز صلاحياته، وتوسيع اختصاصاته، مثل تعديل المادة الثالثة والعشرين .

وإذا كان واجب الانتماء الوطني يفرض علينا في هذه المناسبة الوطنية التي تجدد كل عام أن نقف أمامه بكل فخر واعتزاز، فإن من الواجب أيضا أن يترجم أبناء الوطن انتماءهم على أرض الواقع ، ليكون شاهداً على المزيد من التلاحم والوحدة الوطنية والالتفاف حول قيادتنا الراشدة لتستمر مسيرة الخير والعطاء وليعلوا البناء التنموي بخطط مدروسة، وكثيرة هي المجالات والميادين التي تترجم الانتماء الوطني إلى سلوك، ولعل من أهمها ما يتعلق بالمحافظة على صلابة الأمن الداخلي واللحمة الوطنية وعلى مكتسبات التنمية التي نعيش في ظلالها لتكون أكثر عطاء، وأبقى أثرا وأعظم فائدة، كما أننا في يومنا الوطني وانطلاقا من واجبات الانتماء نستشعر ضرورة أن يكون المواطن فاعلا في مشروع التنمية وحارسا لهذه المكتسبات محافظا عليها، واعيا بقيمتها، مدركاً لما بذل من اجل إنشائها.